



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢٠ م
بفتح باب الترشح و مواعيده و اجراءاته
في انتخابات مجلس الشيوخ

رئيس الهيئة:

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ و تعديلاته ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ م في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠ ؛
- وعلى قانون مجلس الشيوخ الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بدعوة الناخبين للانتخابات مجلس الشيوخ ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ٣٣ لسنة ٢٠٢٠ بشأن الجدول الزمني و الإجرائي لتلك الانتخابات ؛
- وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٠ / ٧ / ٢ .

قرار

((المادة الأولى))

يُفتح باب تقديم طلبات الترشح لعضوية مجلس الشيوخ لمدة (ثمانية أيام) اعتباراً من يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/٧/١١ وحتى يوم السبت الموافق ٢٠٢٠/٧/١٨ ، و تقدم الطلبات يومياً من الساعة التاسعة صباحاً و حتى الساعة الخامسة مساءً ، عدا اليوم الأخير حتى الساعة الثانية مساءً .

((المادة الثانية))

تتم إجراءات الترشح في مواعيدها وفقاً لما يرد بهذا القرار، وقرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه و الخاص بالجدول الزمني و الإجرائي لتلك الانتخاب ، و يراعي الالتزام بتواريخ بدء و انتهاء الدعاية الانتخابية ، و يحظر إجرائها بأي وسيلة في غير المواعيد المحددة بالجدول المشار إليه .



((المادة الثالثة))

يجب توافر الشروط التالية فيمن يترشح لعضوية مجلس الشيوخ :

- ١- أن يكون مصري الجنسية متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية .
- ٢- أن يكون مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأى من محافظات الجمهورية، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب حذف أو رفع قيده .
- ٣- ألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس و ثلاثين سنة ميلادية .
- ٤- أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعى أو ما يعادله على الأقل .
- ٥- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية، أو أعفى من أدائها قانوناً.
- ٦- ألا تكون قد أسقطت عضويته بقرار من مجلس النواب بسبب فقد الثقة والاعتبار أو بسبب الإخلال بواجبات العضوية ما لم يكن قد زال الأثر المانع من الترشح قانوناً وذلك فى الحالتين الآتيتين :-

أ- انقضاء الفصل التشريعى الذى صدر خلاله قرار إسقاط عضويته .

ب- صدور قرار من مجلس النواب بإلغاء الأثر المانع من الترشح المترتب على إسقاط العضوية بسبب الإخلال بواجباتها.

((المادة الرابعة))

أولاً :- تقديم طلبات الترشح :

(أ) - بالنسبة للنظام الفردى

يقدم طلب الترشح للجنة المختصة بمتابعة سير العملية الانتخابية وتلقى طلبات الترشح و المشكلة بقرار من الهيئة الوطنية للانتخابات و مقرها المحكمة الابتدائية المختصة و يتبع فى تقديمه الإجراءات التالية :-

- يقدم طلب الترشح كتابة على النموذج المعد لذلك من طالب الترشح إلى لجنة تلقي الطلبات بالمحكمة الابتدائية المختصة خلال المدة المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار .



- ويجوز أن يقدم الطلب بواسطة وكيل عن طالب الترشح ، وتثبت الوكالة بتوكيل خاص صادر من جهة التوثيق المختصة ويرفق بالطلب عند تقديمه ، ويحدد بطلب الترشح الرمز الانتخابي المطلوب تخصيصه مع بيان الصفة - مستقلاً أو منتمياً لحزب - وفقاً لقرار الهيئة المنظم لقواعد تخصيص الرموز الانتخابية .
- ويسرى ذلك على طالبى الترشح المقيمين خارج جمهورية مصر العربية .
- ويسدد طالب الترشح أو وكيله إلى خزانة المحكمة الابتدائية قيمة التأمين المشار إليه فى المادة ١١ من قانون مجلس الشيوخ و قيمته مبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى ويستمر العمل بالخزينة حتى نهاية الساعات المحددة لتقديم طلبات الترشح الواردة بهذا القرار .

المستندات المطلوبة مع طلب الترشح

- ١ - بيان يتضمن السيرة الذاتية لطالب الترشح وبصفة خاصة خبرته العلمية والعملية على النموذج المعد لذلك .
- ٢ - صحيفة الحالة الجنائية لطالب الترشح .
- ٣ - إقرار يفيد صفة طالب الترشح (مستقل / حزبي) ، فإذا كان طالب الترشح منتمياً إلى حزب يرفق شهادة صادرة من الحزب المنتمى إليه موقعة من رئيسه و ممهورة بخاتم الحزب .
- ٤ - إقرار نمة مالية له ولزوجه وأولاده القُصر .
- ٥ - شهادة المؤهل الجامعى أو ما يعادله على الأقل .
- ٦ - شهادة تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية، أو ما يفيد الإعفاء من أدائها طبقاً للقانون .
- ٧ - إِبصال إيداع مبلغ عشرة آلاف جنيه بخزينة المحكمة الابتدائية المختصة بصفة تأمين .
- ٨ - شهادة ميلاد مميكنة لطالب الترشح وصورة بطاقة الرقم القومي .
- ٩ - شهادة رسمية صادرة من محكمة ابتدائية بعد تاريخ دعوة الناخبين تفيد أن طالب الترشح مقيد بقاعدة بيانات الناخبين .
- ١٠ - شهادة رسمية تفيد الإستقالة إذا كان طالب الترشح من رجال القوات المسلحة أو الشرطة أو أعضاء المخابرات العامة أو الرقابة الإدارية أو الجهات أو الهيئات القضائية أو الوزراء أو نوابهم أو المحافظين أو نوابهم أو رؤساء أو أعضاء الهيئات المستقلة أو الأجهزة الرقابية .



١١ - ما يفيد فتح حساب مستقل للدعاية الانتخابية بالعملية المحلية في أحد فروع البنك الأهلي المصري أو بنك مصر أو بأحد مكاتب البريد ، لإيداع ما يتلقاه من التبرعات النقدية وما يخصصه من أمواله ، يقيد فيه القيمة النقدية للتبرعات العينية، وذلك وفقاً للشروط والإجراءات المبينة بقرار الهيئة الوطنية للانتخابات الصادر في هذا الشأن.

١٢ - التقرير الطبي المتضمن نتيجة الكشف الطبي و الفحوصات لبيان خلوه من الأمراض الذهنية والنفسية بالقدر الذي يكفى لأداء واجبات العضوية، وأنه ليس من متعاطي المخدرات والمسكرات.

١٣ - إقرار بعدم صدور أحكام أو قرارات ضده على النحو الوارد بالنموذج المرفق .

وتعتبر جميع الأوراق والمستندات التي تُقدم أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

(ب) - بالنسبة لنظام القوائم :-

يقدم طلب الترشح لعضوية مجلس الشيوخ في الدوائر المخصصة للانتخاب بنظام القوائم كتابة على النموذج المعد لذلك محدداً به الرمز الانتخابي المطلوب تخصيصه للقائمة وفقاً لقرار الهيئة المنظم لقواعد تخصيص الرموز الانتخابية على النحو التالي :-

- **الدائرة الأولى :- قطاع القاهرة و جنوب و وسط الدلتا و مقرها مديرية أمن القاهرة**
إلى لجنة تلقي طلبات الترشح بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية .
- **الدائرة الثانية :- قطاع شمال و وسط و جنوب الصعيد و مقرها مديرية أمن الجيزة**
إلى لجنة تلقي الطلبات بمحكمة الجيزة الابتدائية .
- **الدائرة الثالثة :- قطاع شرق الدلتا و مقرها مديرية أمن الشرقية**
إلى لجنة تلقي طلبات الترشح بمحكمة الزقازيق الابتدائية .
- **الدائرة الرابعة :- قطاع غرب الدلتا و مقرها مديرية أمن الإسكندرية**
إلى لجنة تلقي طلبات الترشح بمحكمة شرق الإسكندرية الابتدائية .



- و يجب أن يكون لكل قائمة انتخابية ممثل قانوني من خارج القائمة سواء كانت تتضمن مترشحي حزب واحد أو أكثر أو كانت مشكلة من مترشحين مستقلين غير منتميين لأحزاب أو كانت تجمع بينهم .
- و يشترط في ممثل القائمة أن يكون مقيداً بقاعدة بيانات الناخبين.
- يثبت التمثيل القانوني لقائمة الحزب الواحد بخطاب معتمد من رئيس الحزب موضحاً به اسم ممثل قائمته، وأن للأخير وحده حق التعديل في القائمة .
- وفي حالة القوائم المستقلة أو القوائم التي تضم أكثر من حزب يثبت التمثيل القانوني بمحرر رسمي أو أكثر من جميع المترشحين الأصليين والاحتياطيين بالقائمة أو من وكلائهم الرسميين ومصداقاً عليه من جهة التوثيق المختصة، وثابت به أن لممثل القائمة وحده حق التعديل في القائمة.
- و يقدم ممثل القائمة طلب الترشح كتابة على النموذج المعد لذلك مرفقاً به كشف بأسماء المترشحين الأصليين للقائمة وكشف آخر بأسماء المترشحين الاحتياطيين لها .
- ولممثل القائمة وحده حق التعديل في القائمة، على أن تتضمن القائمة المخصص لها ١٥ مقعداً ثلاثة نساء على الأقل و القائمة المخصص لها ٣٥ مقعداً سبع نساء على الأقل .
- و يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مترشحين أكثر من حزب كما يجوز أن تشكل القائمة من مترشحين مستقلين غير منتميين لأحزاب و أن تجمع بينهم .
- و في جميع الأحوال يتعين إظهار اسم الحزب أو كون المترشح مستقلاً ضمن القائمة الواحدة في أوراق الترشح.
- و لا تقبل القائمة غير المستوفاة لأي من الشروط أو الأحكام المشار إليها سلفاً .
- يحدد المترشح الدائرة التي يترشح فيها ، ولا يجوز لأحد أن يجمع بين الترشح في دائرتين بالنظام الفردي، أو في قائمة انتخابية وعلى مقعد فردي ، أو في أكثر من قائمة انتخابية . فإن جمع بين أي منهما يعتد بالترشح الأخير بحسب الثابت في السجل المخصص لذلك .



يسدد ممثل القائمة إلي خزينة المحكمة الابتدائية المختصة قيمة التأمين المشار إليه في المادة (١١) من قانون مجلس الشيوخ .

- مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه قيمة تأمين للقائمة المخصص لها ١٥ مقعداً .

- مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيه قيمة تأمين للقائمة المخصص لها ٣٥ مقعداً .

وتظل خزائن المحاكم المختصة مفتوحة لتلقى قيمة تأمينات الترشح حتى نهاية الساعات

المحددة لتقديم طلبات الترشح .

المستندات المطلوبة من ممثل القائمة لكل طالب ترشح مع طلب الترشح

١ - بيان يتضمن السيرة الذاتية وبصفة خاصة خبرته العلمية والعملية على النموذج المعد لذلك .

٢ - صحيفة الحالة الجنائية .

٣ - إقرار يفيد الترشح مستقلاً أو شهادة صادرة من الحزب موقعة من رئيسه وممهورة بخاتم الحزب (إذا كان المترشح منتمياً إلى حزب) .

٤ - إقرار زمة مالية ولزوجه وأولاده القُصر .

٥ - شهادة المؤهل الجامعي أو ما يعادله على الأقل .

٦ - شهادة تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية، أو ما يفيد الإعفاء من أدائها طبقاً للقانون .

٧ - شهادة ميلاد مميكنه وصورة بطاقة الرقم القومي .

٨ - شهادة رسمية صادرة من محكمة ابتدائية بعد تاريخ دعوة الناخبين تفيد أن طالب الترشح مقيد بقاعدة بيانات الناخبين .

٩ - شهادة رسمية تفيد الإستقالة إذا كان طالب الترشح من رجال القوات المسلحة أو الشرطة

أو أعضاء المخابرات العامة أو الرقابة الإدارية أو الجهات أو الهيئات القضائية أو الوزراء

أو نوابهم أو المحافظين أو نوابهم أو رؤساء أو أعضاء الهيئات المستقلة أو الأجهزة الرقابية .

١٠ - تقديم ما يفيد فتح حساب مستقل باسم القائمة للدعاية الانتخابية بالعملة المحلية في أحد فروع

البنك الأهلي المصري أو بنك مصر أو بأحد مكاتب البريد ، لإيداع ما تتلقاه القائمة من تبرعات نقدية



- وما يخصه مرشحي القائمة من أموال لهذا الغرض ، يقيد فيه القيمة النقدية للتبرعات العينية ،
وذلك وفقاً للشروط والإجراءات المبينة بقرار الهيئة الوطنية للانتخابات الصادر في هذا الشأن.
١١ - إيصال إيداع قيمة التأمين المشار إليه سلفاً و ذلك بحسب عدد المقاعد المخصص لكل قائمة .
- هذا وتعتبر جميع الأوراق والمستندات التي تقدم أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

((المادة الخامسة))

الإجراءات التي تتولاها لجنة متابعة سير العملية الانتخابية وتلقى طلبات الترشح

- ١ - تقيد لجنة تلقي طلبات الترشح بحسب ساعة و تاريخ ورودها في سجلين ، يخصص أحدها للمتشحين بالنظام الفردي ، و يخصص الآخر لمتترشحي القوائم ، و تعطى عنها إيصالات .
- ٢ - يعرض هذان السجلان يومياً على رئيس لجنة تلقي الطلبات لمراجعتها على دفتر الإيصالات ثم يوقع عليهما بعد آخر طلب تم قيده مع إثبات عدد الطلبات بالنظام الفردي التي قدمت في هذا اليوم بالأرقام و الحروف في السجل الخاص بالنظام الفردي ، و عدد القوائم التي تقدمت للترشح في هذا اليوم بالأرقام و الحروف في السجل الخاص بنظام القوائم .
- ٣ - يخصص لكل طالب ترشح في دوائر النظام الفردي ملف يوضع فيه الطلب و المستندات المقدمة منه و يكتب على وجه الملف (اسم طالب الترشح - تاريخ تقديم الطلب - عدد المستندات المودعة بالملف - الدائرة الانتخابية المترشح فيها) ، و يخصص لكل قائمة حافظة ملفات يوضع فيها المستندات المقدمة من كل طالب ترشح بالقائمة .
- ٤ - ترسل اللجنة الطلبات و المستندات التي تلقتها أولاً بأول إلى لجنة فحص طلبات الترشح.
- ٥ - تُخطر الهيئة الوطنية للانتخابات في نهاية كل يوم من أيام الترشح بكشف يتضمن أسماء طالبي الترشح لكل نظام من النظامين على النموذج المعد لذلك ، و يتم الإخطار يومياً و لو لم يتقدم أحد .

((المادة السادسة))

الإجراءات التي تتولاها لجنة فحص طلبات الترشح

- تتولى اللجنة فحص طلبات الترشح و البت في صفات المترشحين والتأكد من توافر شروط الترشح من واقع المستندات المقدمة ، وبتت في مدى صحة انتماء طالبي الترشح في النظام الفردي للأحزاب أو كونهم مستقلين .



كما تفحص المستندات المقدمة من كافة طالبي الترشح الأصليين و الاحتياطيين للقوائم .
وتعد اللجنة بعد انتهاء فترة الترشح وفي خلال المدة المحددة لها في الجدول الزمني كشفاً
مستقلاً بأسماء المترشحين بالنظام الفردي الذين قُبلت أوراقهم متضمناً الرمز الانتخابي والانتماء
الحزبي - إن وجد - أو كونه مستقلاً ، و الثاني كشف بأسماء القائمة التي ينتمي إليها المترشح
و الصفة التي تثبت لكل منهم .

وتعرض اللجنة في اليوم التالي لإقفال باب الترشح كشافين بمن قُبلت أوراق ترشحهم و ذلك
بطريقة ظاهرة أمام مقر المحكمة الابتدائية بعد انتهاء فحص الطلبات و تحديد المقبولين ويستمر
عرض الكشافين للأيام الثلاثة التالية .

((المادة السابعة))

تُرسل لجنة فحص طلبات الترشح نسخة من الكشافين المشار إليها بالمادة السابقة إلى لجنة
متابعة سير العملية الانتخابية و تلقى طلبات الترشح بالدائرة ، و التي تتولى بدورها إرسالها إلى الهيئة
الوطنية للانتخابات .

((المادة الثامنة))

لكل من تقدم للترشح ولم يرد اسمه بكشف المترشحين المقبولين أن يطعن على قرار لجنة
فحص طلبات الترشح بعدم إدراج اسمه و إدراج اسم غيره أو بإثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه
أو اسم غيره من المترشحين في الكشف المدرج فيه اسمه .

ويكون الطعن أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ عرض قوائم
و أسماء المترشحين و لكل حزب متقدم بقائمة أو اشترك فيها أو له مترشحون على المقاعد الفردية
و لممثلي القوائم في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفقرة السابقة لمترشحه المدرج اسمه
في أي من الكشافين المذكورين .

وتفصل محكمة القضاء الإداري في تلك الطعون خلال ثلاثة أيام على الأكثر ، و لا يجوز وقف
تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري و لو تم الإستشكال في تنفيذه أمام أية جهة إلا إذا قررت
دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا وقف التنفيذ عند الطعن على الحكم .



و تقوم لجنة متابعة سير الإنتخابات و تلقي الطلبات بالمحكمة الابتدائية المختصة بإخطار الهيئة الوطنية للانتخابات عقب إنتهاء فترة الفصل في الطعون أمام محكمة القضاء الإداري - إن و جدت - بالقوائم وبأسماء المترشحين النهائية .

و تعلن لجنة متابعة سير العملية الإنتخابية و تلقي الطلبات بالدائرة كشفاً نهائياً بأسماء المترشحين في كل من النظام الفردي و نظام القوائم على النموذج المعد لذلك أمام مقر المحكمة الابتدائية .

و تنشر الهيئة الوطنية للانتخابات أسماء المترشحين و القوائم النهائية كل في دائرته الإنتخابية في صحيفتى الأخبار و الجمهورية .

((المادة التاسعة))

لكل مترشح أن يتنازل عن الترشح إلى لجنة متابعة سير العملية الإنتخابية و تلقي طلبات الترشح خلال ثمانية و أربعون ساعة على الأكثر من تاريخ إعلان القائمة النهائية للمترشحين بإعلان على يد محضر أو بشخصه أو بموجب توكيل خاص يتيح ذلك ، ويثبت التنازل أمام اسمه في كشف المترشحين في الدائرة إذا كان قد قيد في هذا الكشف ، وذلك وفقاً للجدول الزمني لعملية الإنتخاب .
و يجوز التعديل في مترشحي القائمة أو التنازل عن الترشح فيها بطلب يقدم إلى الهيئة الوطنية للانتخابات من ممثل القائمة خلال ثمانية و أربعون ساعة من تاريخ إعلان القائمة النهائية للمترشحين . .
و تنشر الهيئة الوطنية للانتخابات التنازل عن الانتخاب الفردي أو التعديل و التنازل في القوائم و ذلك في صحيفتى الأخبار و الجمهورية في اليوم التالي لانتهاء الموعد المقرر للتنازل و يعلن التنازل عن الترشح يوم الانتخاب على باب اللجان الفرعية .

((المادة العاشرة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى المدير التنفيذي للهيئة تنفيذه .

صدر في : ٢٠٢٠ / ٧ / ٤ م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي /
((لاشين إبراهيم))
نائب رئيس محكمة النقض



نموذج السيرة الذاتية لطالب الترشح فى انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠ م

الدائرة / قطاع : ومقرها :

المكون الادارى للدائرة/.....

الاسم رباعى :

اسم الشهر :

مترشح (فردى / قائمة) : يذكر اسم القائمة :

صفة المترشح (مستقل / حزبى) : يذكر اسم الحزب :

السن وقت الترشح :

الحالة الاجتماعية :

الوظيفة الحالية :

الوظائف السابقة :

المؤهل الدراسى :

الدرجات العلمية الأخرى :

الخبرات العملية :

البريد الإلكتروني (إن وجد) :

المناصب ذات الطبيعة النيابية :

سابقة انتمائه للأحزاب السياسية :

معلومات إضافية يرغب المترشح فى بيانها :

توقيع طالب الترشح أو وكيله

يراعى كتابة البيانات بخط واضح .

يعتبر التوقيع على النموذج إقراراً بصحة هذه المعلومات وإنها كاملة .



إقرار

أقر أنا:

الاسم:

بطاقة رقم قومي:

المرشح عن الدائرة: ومقرها: بمحافظة:

أولاً: - لم يصدر قرار بالحجر بشأنى من المحاكم المختصة .

ثانياً: ولم يصدر ضدى:-

١- أى حكم نهائى لارتكابى جريمة التهرب من أداء الضريبة أو لارتكابى الجريمة المنصوص عليها فى

المادة ١٣٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

ولم يصدر ضدى أى حكم نهائى لارتكابى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون

رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن إفساد الحياة السياسية .

٢- أو حكم نهائى من محكمة القيم بمصادرة أموالى .

٣- أو حكم نهائى لارتكابى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

٤- أو حكم نهائى لارتكابى إحدى جرائم التفالس بالتدليس أو بالتقصير .

٥- أو حكم نهائى فى جناية .

٦- أو حكم نهائى بمعاقبتى بعقوبة سالبة بالحرية لارتكابى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى الفصل

السابع من القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ .

٧- أو حكم نهائى بمعاقبتى بعقوبة الحبس:

أ- لارتكابى جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تزوير

أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو جريمة للتخلص من الخدمة العسكرية

والوطنية .



ب- أو لإرتكابي إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني بشأن اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر أو في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات بشأن هتك العرض وإفساد الأخلاق.

- ٨- أو صدور قرار بإدراجي ضمن قائمة الإرهابيين أو عضواً في أحد الكيانات الإرهابية طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين.
- ٩- أو صدور حكم من القضاء العسكري يترتب عليه حرمانى من الترشح .

وهذا إقرار منى بذلك وعلى مسؤوليتى الشخصية ،

المقربما فيه

الاسم : -----

التوقيع : -----

التاريخ : -----